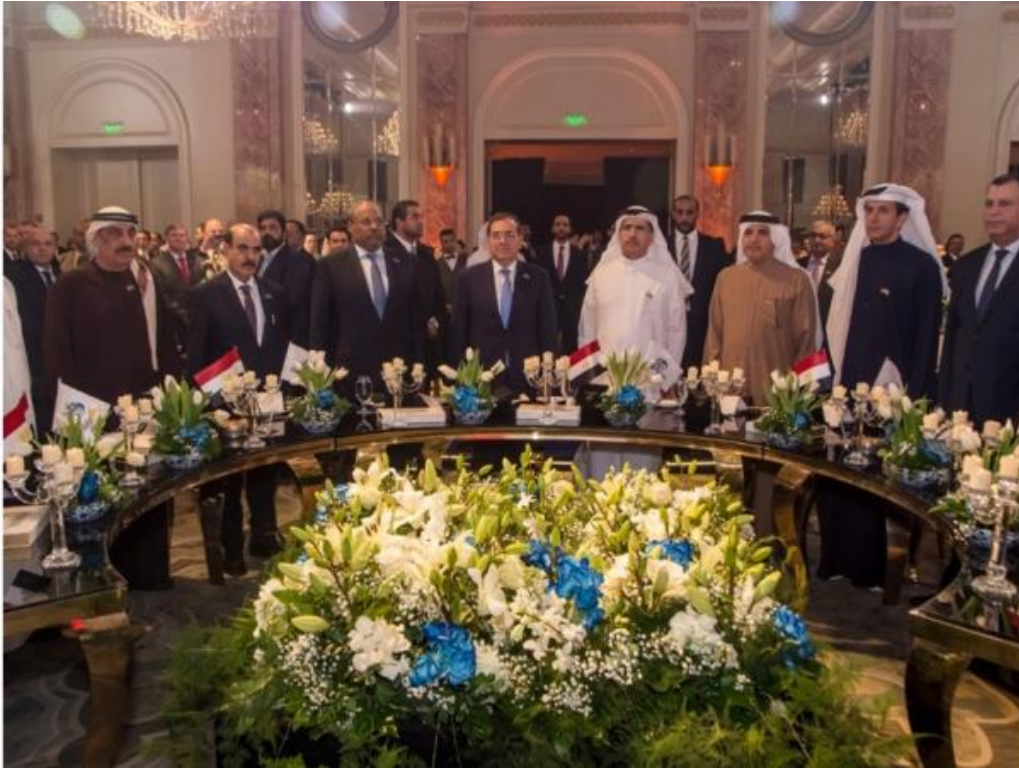


دراجون أويل» تستحوذ على امتيازات لـ «بي بي» بـ 850 مليون دولار»



«القاهرة:» الخليج

أعلنت شركة «دراجون أويل» - منصة التنقيب والإنتاج المملوكة بالكامل لحكومة دبي - عن نجاح صفقة استحواذها على كامل حقوق وامتيازات شركة «بريتيش بتروليوم» (بي بي) في منطقة خليج السويس

بموجب الاتفاق بين الجانبين قامت «دراجون أويل» بالاستحواذ على 100% من حقوق شركة «بي بي مصر» في صفقة قيمتها 850 مليون دولار (3.12 مليار درهم) وبتحويل ذاتي، لتصبح «دراجون أويل»، شريك الهيئة المصرية العامة للبترول، بدلاً من شركة «بي بي» البريطانية في كافة امتيازات إنتاج واكتشاف النفط في خليج السويس

جاء ذلك خلال احتفالية كبرى نظمتها الشركة في فندق فورسيزونز القاهرة نايل بلازا بحضور كل من المهندس/ طارق الملا وزير البترول والثروة المعدنية المصري، وجمعة مبارك الجنيبي سفير دولة الإمارات لدى جمهورية مصر العربية، وسعيد محمد الطائر، نائب رئيس مجلس إدارة «دراجون أويل» ونائب رئيس المجلس الأعلى للطاقة في دبي، والمهندس علي راشد الجروان الرئيس التنفيذي لشركة «دراجون أويل»، والمهندس محمد المليجي رئيس مجلس إدارة

شركة بترول خليج السويس (جابكو)، والمهندس عابد عز الرجال الرئيس التنفيذي للهيئة المصرية العامة للبترول.

وقال سعيد محمد الطاير: «يسعدني أن أكون معكم في هذا اللقاء لأنقل لكم تحيات سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم نائب حاكم دبي وزير المالية رئيس مجلس إدارة مجموعة بترول الإمارات الوطنية «إينوك» رئيس «دراجون أويل»، ولأعبر لكم عن بالغ تقديري لعلاقات الشراكة الحديثة بين المؤسسة المصرية العامة للبترول، و«دراجون أويل»، تعزيزاً للاستثمار المشترك في قطاع النفط والغاز، وفي إطار العلاقات الأخوية المتميزة التي تربط بين الإمارات ومصر الشقيقة في ظل توجهات وتوجيهات القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس «الدولة حفظه الله، والرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية

وأضاف الطاير: «احتلت دولة الإمارات المركز الأول دولياً وعربياً من حيث الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية مصر العربية والذي وصل إلى نحو 6.66 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بـ 6.5 مليار دولار عام 2017، ما يدل على زيادة تنافسية البيئة الاقتصادية في جمهورية مصر العربية والقطاعات ذات الإمكانيات الواعدة وذلك لاهتمام قيادتها بإجراء التحسينات التشريعية والتطورات الداعمة للارتقاء باقتصادها وتوفير البنية التحتية الملائمة لنمو وزيادة الأعمال».